

بورجي: وحدة اليمن مصلحة وطنية واقليمية ودولية



قال الاستاذ عبده بورجي عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، ان وحدة اليمن عنصر مهم لاستقرار الوطني والاقليمي، والحفاظ عليها بأي شكل يتوافق عليه اليمنيون من خلال الحوار يعد مصلحة وطنية واقليمية ودولية. وعبر السكرتير الصحفي لرئيس الجمهورية السابق عن امله (أن لا تضيق الصدور بالحوار وان يتحمل الجميع بعضهم بعضاً مهما كان الاختلاف). مشيراً الى انه من المهم أن تتحقق طموحات كل اليمنيين في مستقبل أفضل ووحدة واسخة. وكتب القيادي بورجي مفرداً على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي (تويتر): بات من الضرورة الوطنية

المصلحة توافق القوى الرئيسية فيما بينها على هامش مؤتمر الحوار على القضايا الاستراتيجية التي تهم مستقبل اليمن ووحدة.. وقال: ان مؤتمر الحوار الوطني على أعقاب منعطف مهم (والأمل ان تغلب مكوناته مصلحة اليمن أو بما يحافظ على وحدته ويولي تطورات اليمنيين في عقد اجتماعي طموح).
واضاف: (يحتاج اليمنيون إلى تهيئة أنفسهم للدخول إلى مرحلة جديدة من التسامح والتعايش والشراكة والتخلي عن الصراعات التي كبدتهم واليمن خسائر فادحة).

تقرير اللجنة المصغرة من فريق القضية الجنوبية حول الحلول والضمانات المقدم للفريق



أكد المؤتمر الشعبي العام واحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في تقرير اللجنة المصغرة في فريق القضية الجنوبية حول الحلول والضمانات المقدم للفريق على حل القضية الجنوبية حلاً عادلاً يرسى اساس دولة يمنية اتحادية من عدة اقاليم بما يحقق لليمن وحدته وامنه واستقراره.
مشدداً على الا يقل عدد الاقاليم عن خمسة متداخلة بين جميع محافظات الجمهورية.. وبما يعزز تنمية عوامل الشراكة المجتمعية في الوحدة الوطنية وابداج نوع من التنافس يضمن الكفاءة والعدالة الاجتماعية والتوازن في تقديم الخدمات للمواطنين.
«الميثاق» تنشر نص التقرير المقدم من المؤتمر الشعبي العام واحزاب التحالف حول الحلول والضمانات للقضية الجنوبية.

المؤتمر في وجه العاصفة

الدكتور / يوسف الأدور الخولاني

لقد أثبت المؤتمر الشعبي العام انه حزب الوطن الكبير، وأن بنود ميثاقه الوطني التي أجمع عليها اليمنيون آنذاك بمختلف توجهاتهم وأيديولوجياتهم رسمت ملامح الدولة اليمنية الحديثة، ورسمت الخطى الوثابة التي ينبغي أن يسير عليها اليمنيون في حياتهم السياسية والديمقراطية، سواء المؤتمر بين منهم أو بقية الاحزاب السياسية التي تفرخت منه.

جلس الجميع على طاولة الحوار الوطني كمشهد حضاري لم يتكرر بعد في أية دولة عربية نالتها عاصفة الازمات السياسية، بعد أن تم تسليم السلطة طوعاً وسليماً في أول مشهد حضاري أيضاً لم يحدث في أي من الدول العربية التي شهدت أحداثاً وأزمات مماثلة.

وقد قام مؤتمر الحوار الوطني على مجموعة من الاسس الرئيسية كأحد مخرجات المبادرة الخليجية التي نصت أولاً وصراحة على أن الوحدة اليمنية هي سقف الحوار الوطني وأكدت الحفاظ على وحدة اليمن. ما تضمنته المبادرة الخليجية من قضايا هي القضية الجنوبية الأهم وعلى أن يتم معالجتها في ضوء رفع الظلم الذي لحق بأبناء الجنوب من إقصاء وإبعاد ونهب للأراضي والثروات وهي مظالم نعترف بها جميعاً ونطالب برفع ذلك الظلم ورد تلك المظالم.

ولم تتضمن الاسس التي قامت عليها كل من المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني على أية صيغة تشهيرية، كما رسمت سقفاً لمخرجات الحوار الوطني التي ينبغي لزوماً أن تكون تحت سقف الوحدة اليمنية.

الخروج عن المسار تمثل بداية في المطالبة المجنونة بالتفاوض الندي بين الشمال والجنوب الذي تسبب في انسحاب الانفصاليين من مؤتمر الحوار الوطني، وأعيدوا إليه بصيغة مدخلاتية (8+8) لجنة الـ 16 والتي تمخض عنها صيغة مخرجاتية غاية في الجنون والخطورة (50+50) في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل وتمثل جنون البقر في (50+50) في المؤسسة العسكرية، التي لم تعترف بعد على إثر الانشقاق والانقسام الذي حدث لها إبان أحداث الازمة السياسية التي عصفت بالوطن العام 2011م.

وهنا تجلت وثبة الأسد (المؤتمر الشعبي العام) في وجه هذه العاصفة المريية، وحصل على إنذار أممي أمهله 48 ساعة برفض عقوبات عليه كمبرر لعملية التسوية السياسية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

في هذه المعركة الفاصلة لم يقف أحد إلى جانبه بل وقف بمفرده ومن خلفه قياداته التنظيمية في وجه العاصفة التي انتصرت لها القيادة السياسية أيضاً بزعامة المشير الركن/عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، ومن هنا تحولت العاصفة إلى دوامة هوانية سرعان ما تلاشت وكان مصيرها الانكسار.

لذا ينبغي على كل يمني ومؤتمري غيور أن يدرك أنه ينبغي على حزب الوطن وقياداته وأعضائه التحلي بروح اليقظة العالية لمتابعة ما يدور، والوقوف في وجه أية عاصفة أو خروج عن المسار المرسوم في ظل سقف الوحدة اليمنية.

1- معالجة آثار المراحل الماضية

بناء على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزممة وقراري مجلس الأمن رقم (2014-2015) والنظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني فإن المكونات السياسية والمجتمعية في فريق القضية الجنوبية تؤكد على حل القضية الجنوبية حلاً يحفظ وحدة وأمن واستقرار اليمن على أساس اتحادي ديمقراطي عبر وضع دستور وهيكل جديد للدولة يلبين تطورات جميع اليمنيين لحكم مدني ديمقراطي متجاوزاً صراعات الماضي بأشكاله المختلفة.

وإذ تقدر مساهمات وتضحيات كافة القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية في المحافظات الجنوبية والشرقية منذ 1967م وانتهاءً بالحراك السلمي، يجب بناء المؤسسات الاتحادية للدولة مع اعتراف كامل بالأخطاء المؤلمة والمظالم التي ارتكبت في الماضي في الجنوب منذ الاستقلال 1967م، ومعالجة هذه المظالم وفق برنامج زمني، وتهجير وإبعاد ومصادرة وتأميم ونهب للممتلكات والإقصاء، على أن تتم معالجتها وفقاً لمبادئ العدالة الانتقالية دون تمييز وتوفير البرامج والآليات والتمويلات اللازمة للتعويض والإنصاف وجبر الضرر بما يكفل التأسيس لمستقبل يتجاوز كل أخطاء الماضي.

معالجة هذه المظالم وفق برنامج تنفيذي وزمني وكذلك تنفيذ النقاط «العشرين والإحدى عشر» وفق البرنامج التنفيذي والزمني الذي أقرته حكومة الوفاق.

يجب الضمان لأبناء المحافظات الجنوبية والشرقية أو عودة إلى الماضي أو إلى إساءة استخدام السلطة فيما يتعلق بالأمن والاستقرار والتنمية خصوصاً.

نلتزم جميعاً بحل شامل وعادل للقضية الجنوبية يرسى أساس دولة يمنية اتحادية من عدة أقاليم بما يحفظ لليمن وحدته وأمنه واستقراره مبنية على إرادة الشعب اليمني وضمان حرية جميع أبناء الشعب ورفاهيتهم، ولتحقيق ذلك سوف نطبق المبادئ التالية:

2- المبادئ:

أ- يصاغ الدستور بحيث يؤكد أن الشعب اليمني هو مالك السلطة ومصدرها وفقاً لما يقتضيه النهج الديمقراطي عبر الانتخابات والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.

ب- تعمل الدولة اليمنية عبر مؤسساتها على تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على كل المستويات.

ج- يحدد الدستور والقوانين سلطات ومهام ومسؤوليات السلطات الاتحادية والإقليمية والمحلية بشكل واضح وحصري لا يقبل التباس أو التداخل بينها.

وإذا تحددت المسؤوليات والمهام المشتركة ويكون لكل مستوى من مستويات الحكم صلاحيات كافية في أداء مهامه بفاعلية لخدمة المصالح بالترتبة الأفضل والأقرب كما يتحمل حصة عادلة من المسؤوليات المشتركة.

د- يحدد الدستور والقانون توزيع السلطات والمسؤوليات بين سلطات الأقاليم والمحافظات والسلطات الاتحادية بوضوح، ولا تتدخل السلطة المركزية الاتحادية في صلاحيات سلطات الأقاليم والمحافظات الا في الحالات التي ينص عليها الدستور والقانون.

هـ- يكون للأقاليم دور قيادي في مجال تنميتها الشاملة،

وإدارة الموارد الطبيعية للسلطة الاتحادية وبالتنسيق مع سلطة الأقاليم والمحافظات المنتجة كونها من الحقوق السيادية على أن تكون العقود الفرعية المرتبطة بالخدمات والتوريدات والعمالة من اختصاص سلطات الأقاليم والمحافظات وفقاً لما يتضمنه القانون.

د- يُثبت توزيع السلطات والمسؤوليات في الدستور الاتحادي الجديد، حيث تكون السلطات غير المسندة إلى السلطة الاتحادية للحكومة من صلاحية الأقاليم والمحافظات، تفصل الهيئة القضائية المختصة التي ينص عليها الدستور الاتحادي الجديد، في أي تنازع حول تفسير توزيع السلطات في الدستور الاتحادي بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات وفيما بينها.

ذ- تحدد الأقاليم التي تشكل الدولة الاتحادية بشفافية وفق المعايير الآتية:

> البعد الجغرافي، البعد السكاني، البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي.

> أن يعزز التقسيم الإداري الجديد للأقاليم تنمية عوامل الثقافة الوطنية وروح الانتماء الوطني الواحد.

> تعزيز عوامل الشراكة المجتمعية في الوحدة الوطنية وإيجاد نوع من التنافس يضمن الكفاءة والعدالة الاجتماعية والتوازن في تقديم الخدمات للمواطنين.

> أن يحقق هذا التقسيم التكامل في المصالح والمنافع المتبادلة بين الأقاليم بما في ذلك الروابط والصلات الضرورية لاندماج الاجتماعي الوطني.

> أن يؤدي التقسيم الجديد إلى تنمية الموارد الذاتية للأقاليم.

3- الضمانات:

و- تلتزم السلطات المنتخبة التشريعية والتنفيذية في الدولة المركزية والاتحادية والتي ستتم في فبراير 2014م بحسب المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزممة بالعمل على البناء الشامل والفاعل للدولة المدنية الحديثة وبناء القدرات وإنشاء مؤسسات جديدة وصناعة تشريعات وقوانين إضافة إلى إصلاحات تشمل الملف الحقوقي للمحافظات الجنوبية والشرقية وامتابعة تنفيذ النقاط (العشرين والإحدى عشر) والمظالم الأخرى منذ 1967م التي لم تتضمنها تلك النقاط.

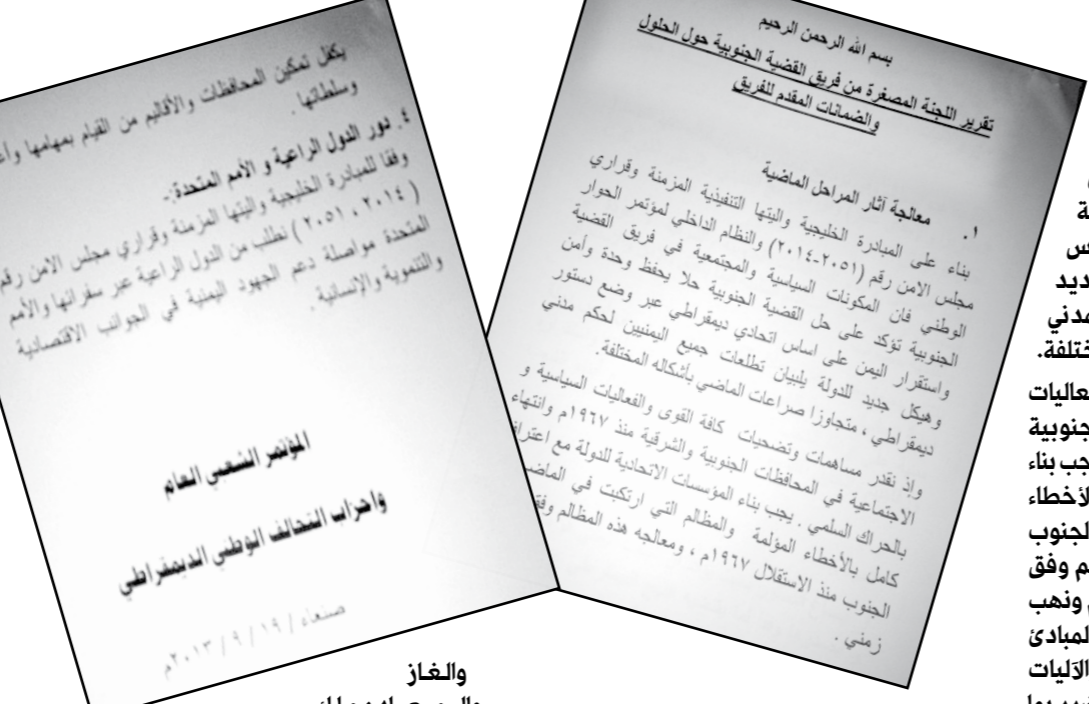
ز- ينشأ صندوق لتنمية المحافظات الجنوبية والشرقية إزاء الحرمان الذي تعرضت له هذه المحافظات منذ الاستقلال.

ح- بذل الجهود وتسخير الإمكانيات اللازمة لتنفيذ وتحويل برامج التنمية البشرية والإدارية التي تكفل الارتقاء بمستوى العمل والمهام التي تخدم الاهداف المشار إليها بفاعلية وكفاءة، بما يكفل تمكين المحافظات والأقاليم من القيام بمهامها وأعمالها وسلطاتها.

4- دور الدول الراحية والأمم المتحدة:

وفقاً للمبادرة الخليجية وآلياتها المزممة وقراري مجلس الأمن رقم (2014، 2015) نطلب من الدول الراحية عبر سفرائها والأمم المتحدة مواصلة دعم الجهود اليمنية في الجوانب الاقتصادية والتنموية والانسائية.

المؤتمر الشعبي العام
واحزاب التحالف الوطني الديمقراطي
صنعا، 2013/9/19



والغاز والمعادن مك جميع أبناء الشعب اليمني الحكومة الاتحادية تحصيلها والرقابة عليها وإعادة توزيعها وفقاً لاحتياجاتها، والاحتياجات في مختلف المحافظات والأقاليم، ويحدد الدستور والقانون نسبة عادلة للمحافظات والأقاليم المصلحة والمنتجة للموارد السيادية والثروات الطبيعية بما فيها النفط والغاز والمعادن الأخرى.

كما يضمن النظام الاتحادي مستوى حياة كريمة لجميع أبناء الشعب اليمني.

ح- يتمتع كل مستوى من مستويات الحكم باستقلال مالي وإداري يحدده الدستور والقانون، بما فيها صلاحية فرض وجباية الرسوم والضرائب لكل مستوى في الأقاليم والمحافظات.

خ- الموارد السيادية والثروات الطبيعية بما فيها النفط

